

النخب الدينية وأدوارها المستجدة في التفاهم والاعتراف

■ رضوان السيد

أولاً - النُخب الدينية:

عندما نتحدث عن النُخب الدينية، نقصد بها أولئك الذين يعملون من خلال المؤسسة الدينية في المساجد والجوامع والجماعات، وفي الأوقاف والفتوى والتعليم والقضاء الشرعي. وهؤلاء يتلقون في الأصل تعليماً دينياً معمّماً على مدى سنواتٍ متطاولة. ومنهم - بحسب عادة البلد - من يُعِدُّ نفسه لهذا الطريق منذ الطفولة. وصحيحٌ أنّ المؤسسة الدينية في الإسلام ليست مغلقة، بمعنى أنها لا تملك الطابع الكهنوتي المتوارث في ديانات الأسرار، ومنها: المسيحيات الكاثوليكية والأرثوذكسية والقبطية؛ لكنّ طابع المؤسسة يظلُّ ثابتاً لها؛ لقيامها على التطوع أو الاختيار الذي لا إرغام فيه من أيّ نوع، وللمهامّ الدعوية

■ أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.

المحددة التي تقوم بها بشكلٍ منتظم ومحترف ومعلن دون أن يكون لها وضعٌ دينيٌّ وفُدسِيٌّ خاصٌ أمام الله والناس. وقد كانت هناك إشكالية في هذه المسألة قديماً (أي: وجود المؤسسة الدينية وطبيعتها)، وتزايدت المشكلات من حولها في الأزمنة الحديثة والمعاصرة. في الزمن القديم، وفي المجادلات بين المسيحيين والمسلمين، كان المُجادلون من رجال الدين المسيحيين يستغربون لعدم وجود كهنة أو رجال دين مكلفين لدى المسلمين يختصون بالمجادلة والدفاع عن الدين أو الدعوة إليه. وفي الأندلس وبغداد تكرر قول المجادلين المسيحيين لنظرائهم المسلمين: هل أنتم جميعاً كهنة، أو أنتم جميعاً دُعاة؟ وكان بعض المتكلمين المسلمين يجيبون ضاحكين: بل نحن جميعاً مأمورون بالتبليغ والدعوة! وما خلا الأمر من تمييزٍ وتمائزٍ؛ بمعنى أنّ أمير المؤمنين أو الأمير أو الوالي كان يعتمد أحياناً لاستدعاء عالمٍ أو فقيهٍ أو متكلمٍ؛ للاستعانة بعلمه وخبرته في المناظرات والمجالس التي كانت تحصل مع أهل الديانات الأخرى، وفيها جميعاً سَلَكَ لاهوتيٌّ وكهنوتي. لكنّ المتكلم كان يبادر مجادليه: إنما أنا أحد المسلمين، ومنزلتي فيهم مثل منزلة أحدهم، وإنما أرسلتُ لأنني ذو خبرة، أو أنّ أولي الأمر قدّروا ذلك، وقد يأتيكم غداً غيري! إنما هذا لا ينفى أنه كانت لدى المسلمين في العصور الوسطى مؤسسات دينية للتعليم والفتوى والقضاء والاحتساب والإرشاد العام، وتقع بين السلطات والجمهور، وكلا الطرفين يُسَلَّمُ لها بالاختصاص والأهلية، دونما امتيازاتٍ دينيةٍ أو دنيويةٍ. وما عني ذلك عدم التمييز بتاتا؛ فالعلماء محترمون ومقدّرون، ولديهم وظائف تعليمية وإرشادية وفي الفتوى والقضاء. إنما المقصود بعدم التمايز أو الانفلاق: أنّ هؤلاء لا يدعون لأنفسهم أنهم الأقرب إلى الله سبحانه، أو أنهم مختارون منه أو من «كنيسة» أو هيئة لها هذا الحقّ بحكم وضعِ إلهيٍّ أو دينيٍّ معين.



وازدادت الإشكاليات لهذه الناحية في الأزمنة الحديثة والمعاصرة. وقد جاءت من الطرفين: من الطرف المسيحي التبشيري الأوروبي الذي كان يسأل مجادليه من المسلمين عن أهليتهم بحسب دينهم ومنزلتهم بين قومهم؛ بحجة أنه على ذلك تترتب نتائج عليهم في حال خسارتهم في الجدل، وهل يستطيعون إقناع بني قومهم بالالتزام بما قد يجري التوصل إليه. بيد أن الأخطر على رجالات المؤسسة الدينية أتى من جانب من عُرفوا بالإصلاحيين، وفيما بعد من جانب مَنْ عُرفوا بالأصوليين والحزبيين الإسلاميين. فقد حمل مثقفون مسلمون كثيرون - وبعضهم من علماء الدين - على التقليد، وسدّ باب الاجتهاد، واتهموا علماء الدين - أو أكثرهم - بأنهم تحولوا إلى طبقة كهنوتية احتكرت التحدث باسم الإسلام. ولذا فقد رأوا أنّ كل عارفٍ بالقرآن والسنة - وسواءً أكان شيخاً محترفاً أم لا - يستطيع الاجتهاد في الدين، كما يستطيع قراءة القرآن وتفسيره، والتأمل في السنن والأحكام. وازدادت الضغوط لهذه الناحية عندما ظهرت قضية أو قضايا العلوم الحديثة، والعلوم البحتة والتطبيقية، والنظريات في أصل الكون وتطوراته. فقد رأى كثيرون أنّ آراء المشايخ ما كانت مفيدة، سواء أنصحوا بالسكوت والتوقف عن السؤال والجواب تجنباً للشبهات والاشتباهات، أو أفتوا هم في هذه المسائل بالجلّ أو بالحرمة. واستناداً إلى هذه التشككات ظهرت فكرتان: الأولى ترى أنّ دائرة «أهل العلم» الذين يُسألون عن رأيهم ينبغي أن تتسع لتشمل علماء الفيزياء والطبيعة والطب وعلوم الإنسان، ممن يُظهرون رغبةً وغيرةً على الدين.

والفكرة الثانية ترى أنّ الآراء الفردية ما عادت كافيةً لإصدار الفتوى أو الحكم في نازلةٍ أو وضعٍ مستجدٍ ومستمر، ولا بُدَّ من تنظيم ممارسة الاجتهاد الجماعي من طريق مؤتمرات العلماء، ومن طريق

المجامع الفقهية. وما أثرت آراء الإصلاحيين سلباً في المدى الطويل، فقد اتجه أهل المؤسسة للانفتاح والاجتهاد، كما انتصرت فكرة الاستعانة بأهل «العلوم الدنيوية»، وجلبهم إلى المؤتمرات والمجامع الفقهية باعتبارهم خبراء في مسائل العلوم البحتة والتطبيقية، والشؤون المالية والاقتصادية. وتطورت مسائل وقضايا الانفتاح والتأزر لتشمل تدريس القانون ومسائل التشريع وعلائق المؤسسات والإعلام في الكليات والمدارس الشرعية، لكي تستطيع النُخبة العالمة المشاركة في القضايا العصرية المتصلة بالأحوال الشخصية، وبرؤية أو رؤى العصر والعالم، والإفادة من المعارف المتجددة في ممارسة الإرشاد العام.

ليس في الإسلام رجال دين؛ وإنما المسلمون مأمورون بحسب القرآن وخطبة الوداع أن يمارسوا الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يَبْدُ أَنَّ التحدي الأكبر الذي واجهته المؤسسات الدينية جاء واستمر في العقود الأخيرة من جانب الصّحويين، الذين طوّروا في العقود الأخيرة حركاتٍ وأحزاباً ومدارس ودُعاةً. وقد فعلوا ذلك كلّهُ في مواجهة المؤسسات الدينية التقليدية. وقد رأى قادة من هؤلاء في الأصل أنه ليس في الإسلام

رجال دين؛ وإنما المسلمون مأمورون بحسب القرآن وخطبة الوداع أن يمارسوا الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو تمارسها عصباً منهم غير محدّدة. وما استطاع أهل المؤسسات الاعتراض على هذا الادّعاء في البداية، باعتبار أنّ المسلمين ليسوا مأموريين بالتقليد لأحدٍ، وأنه «يسعى بذمة المسلمين أدناهم، وهم يدُ على مَنْ سِوَاهُمْ».

فالخروج من إसार المذهبية والتعصّب إلى فضاء رحابة الإسلام لا عُبار عليه؛ إنما ليس إلى حزبيةٍ بديلة، أو اتّهامٍ لمن يختلفون معهم في الرأْي في دينهم أو إخلاصهم. إنما في مرحلةٍ ثانية، وعندما صارت



الحركات الصحوية أحزاباً، وصارت تملك باسم الإسلام برامج كاملة لإدارة المجتمع والدولة؛ فإنّ هؤلاء ضاقوا ذرعاً برجالات المؤسسة، باعتبار أنّ هؤلاء مقصّرون في القيام بمهامهم بمقتضى التكليف الشرعي، أو باعتبارهم خاضعين للسلطات ومهملين لمصالح المسلمين. ولذا فإنّ المطلوب من جانب أهل الحزبيات الدينية أن تكون لهم مرجعيتهم الخاصة في الفتوى والتعليم والإرشاد، أو أن يحلّوا محلّ المرجعية القائمة في هذه المسائل.

وقد استطاعوا أو استطاع بعضهم بالفعل أن يستحدثوا مرجعيات للفتاوى الخاصة بهم، وللتعليم والإرشاد والفضائيات؛ لكنّ الجمهور العامّ ما تماشى معهم في انفصاليّتهم، وإن تكن بلبلة كبيرة قد حدثت، وأظهرت وجوه ضَعْفٍ كثيرةٍ في انتظام المؤسسات الدينية العريقة وفعاليتها.

ثانياً - أوضاع المؤسسات الدينية في القرن العشرين:

جاءت مصاعب المؤسسات الدينية في القرن العشرين من أربعة مصادر:

- التفاوت في النظر إلى تحديات الحداثة بين النخب السياسية والنخب الدينية.
- وتعامل الدولة أو الدول الوطنية مع المؤسسة الدينية.
- وفهم المؤسسات الدينية للعلائق بين المجتمعات والدول.
- والصراع بين المؤسسة الدينية والتحزبات باسم الإسلام.

منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر سيطر على رجالات الدولة العثمانية والدولة المصرية الوعي بضرورة تجديد المشروع

السياسي، وبناء المؤسسات الإدارية والسياسية على النمط الأوروبي وبخاصة الجيوش؛ بيد أن أحداً ما تعرض للمؤسسة الدينية؛ أي: أن أحداً ما اعتبرها عقبةً في عمليات التحديث، وما ظهرت مطالبات بإصلاح المؤسسة الدينية إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. والنخبة الصغيرة التي قالت بضرورة إصلاح المؤسسة الدينية وتجديد العلوم الدينية = (الفقه وتفسير القرآن) قصدت بذلك فتح باب الاجتهاد، وإصلاح البرامج التعليمية. وقد بدأت العمليتان بعد تعسّر شديدٍ وحققتا نتائج بارزة؛ إنما عندما بدأ بناء ما صار يُعرف بالدولة الوطنية - بعد الحرب الأولى - كانت النخبتان: الدينية والسياسية قد افتترقتا، أو الأخرى القول: إنّ النخبة الدينية قد انزلت أو عُزلت. ففي تركيا وإيران على سبيل المثال كان هناك عزلٌ لهما؛ بينما في مصر وتونس حدث انفكاكٌ تدريجي للشكوك المتصاعدة بموقف رجالات الحركة الوطنية في سائر البلدان من الدين والإسلام. ومع تفاقُم هذه العُربة تحول العزل والانعزال إلى ما يُشبه الانشقاق الذي ما شاركت فيه المؤسسة الدينية بمجموعها، بل قام به بالدرجة الأولى مثقفون متدينون، ما لبثت جهودهم النقدية للتحديث أن غيرت الإشكالية من: كيف نتقدم، إلى كيف نحافظ على هويتنا. وما لبثت الدولة الوطنية في زمنها الثاني - زمن العسكريين والحرب الباردة - أن شدّدت من الضغوط على المؤسسات الدينية بأشكالٍ مختلفة، وبتجاهين تبعاً لمتغيرات الظروف والسياقات - خلال ستين عاماً - متوصّلةً بذلك إلى أحد ثلاثة نماذج:

- نموذج الحفظ والاستتباع: فهناك دولٌ عربيةٌ كبرى ما أضعفت المؤسسة الدينية؛ بل حفظتها واحتفظت بها وعلى فترتين متواليتين: في الفترة الأولى حاولت «تطويرها»؛ لإزالة العقبات من أمام التحديث.



وفي الفترة الثانية زادت من إمكانياتها لمواجهة الأصوليين والإسلاميين الجدد الذين خاضوا صراعاتٍ مع إدارات تلك الدول بأشكالٍ مختلفة.

وفي الحالتين - الضغط من أجل التحديث، والضغط أو الإكرام من أجل مواجهة أهل الإسلام السياسي - تعرضت المؤسسات لدرجاتٍ متفاوتةٍ من الاستتباع، وترتب على ذلك إضعاف الحجية والمرجعية.

• نموذج التهميش والإضعاف: وقد تمَّ ذلك في أكثر الدول الوطنية التي تولى إدارتها العسكريون؛ فقد أضعف هؤلاء المؤسسة الدينية بحجة أنها تقليدية، وأنها متحالفة مع الطبقات القديمة، وأنها تقف عقبةً في وجه التحديث. وفيما بعد قالوا: إنها تسكت عن الأصوليين أو تحاييهم. وفي الحالتين فإنَّ المؤسسة الدينية ازدادت ضعفاً في تلك الدول، وفقدت هويتها ورسالتها، وازدادت اختراقات الراديكاليين لها، وضعُفت حجيتها، ونظر قسمٌ من الجمهور باحترامٍ للإسلاميين الجدد بسبب مواجهتهم للأنظمة - دون المؤسسة الدينية - باسم الإسلام.

• نموذج الحياد والتحييد: وقد حدث في عدة دولٍ عربيةٍ؛ بمعنى أنَّ الدولة أو النظام تابع السياسات التقليدية مع المؤسسة دون تقريبٍ أو إبعاد. وقد ضعُفت المؤسسة الدينية أو قويت في تلك البلدان ليس بسبب سياسات الأنظمة تجاهها؛ بل بسبب قدرتها على التطور والتطوير أو عدمه، وبسبب ظهور شخصيات دينية قوية في قيادة المؤسسة أو عدم ظهورها.

إنما الملاحظ أنَّ الأصوليات الإسلامية نمت أكثر ما نمت في البلدان التي أضعُفت المؤسسة أو همشتها إلى حدود الإلغاء. وظهرت الأصوليات بشكلٍ متوسطٍ عنيفٍ أو غير عنيفٍ في البلدان التي أبقت على المؤسسة؛ لكنها استتبعتها. وما ظهرت تقريباً في الدول ذات الحياد الودود أو المتجهم مع المؤسسة الدينية.

إنّ الذي ينبغي ملاحظته أنه قبل السبعينات من القرن العشرين عندما لم يكن الصراع قد بلغ الذروة بين الأنظمة والأصوليات الصاعدة؛ فإنّ تطورات المؤسسة الدينية قوةً وضعفاً لا يمكن نسبتها إلى طبيعة علائقتها بالدولة فقط؛ فهناك عاملٌ رئيسٌ في عمل المؤسسات الدينية واستقلاليتها، وهو المتعلق بمواردها من الأوقاف ووجوه الإسهام الاجتماعي الأخرى؛ إذ المعروف أنّ الدول الحديثة صادرت الأوقاف أو استأثرت بإدارتها، وفي الحالتين بحجة الفساد وسوء التسيير. ولذا فقد صارت سائر أقسام المؤسسات تابعةً للدولة في الموارد والإنفاق والتسيير، إمّا لقصور الأوقاف، أو لمصادرتها. وقد أثر ذلك على وعي رجال المؤسسات بذواتهم وأدوارهم ومهامهم. وهناك عاملٌ آخرٌ كان بالغ التأثير وهو المتعلق بوعي العلاقة بالجمهور. وقد شكلت المذاهب الفقهية ارتباطاتٍ اجتماعيةً وشبكاتٍ تضامُن واسعةً، ومن خلال تلك الشبكات قامت الأوقاف والمدارس والمساجد والسُّبُل والمزارات؛ وكلُّ تلك المرافق شكّلت صلاتٍ وثيقةً بين الفقيه والعالم من جهة، والمجتمع أو المذهب الذي ينتمي إليه من جهة أخرى.

وفي الأرياف كان العالم هو شيخ القرية بحكم قيامه على المسجد والوقف والصدقات. وقد بقي ذلك لوقتٍ قريبٍ لدى علماء الشيعة؛ بينما تضاءلت الصلات الاجتماعية لهذه الناحية لدى علماء المذاهب الأخرى التي ضعفت جميعاً حتى كادت تختفي، إمّا بسبب حملات الإصلاحيين والسلفيين عليها، أو لأنّ القول بالاجتهاد يقتضي الخروج على المذهبية. وكان خروج المؤسسات الوقفية والتعليمية من الإدارة الأهلية أو العُلمائية سبباً إضافياً في إضعاف علاقة المؤسسة ورجالها بالجمهور. فقد تضاءلت الخدمات الاجتماعية التي يقوم بها العالمٌ لقصور وسائله، وحلت محلّه الدولة بمؤسساتها الاجتماعية، إلى أن تسلل إليه وإليها



الحزبيون الإسلاميون عندما تراجعت خدمات الدولة أو قصّرت في تلبية الاحتياجات. وهناك عاملٌ مؤثّرٌ في المديات المتطاولة، وهو وعي رجالات المؤسسات بالعصر وضروراته وفُرصه، وما قوي هذا الوعي إلا في عقول وتصرفات قلةٍ قليلةٍ من رجال الإسلام، ممن أُتيحت لهم فرصة الدراسة بالغرب أو الذهاب إليه لفتراتٍ متطاولة. أمّا الشيوخ العاديون ذوو العلاقة الدائمة مع الجمهور فقد شاركوه سُخطه أو تذمُّره شبه الدائم من عمليات التحديث. ومع امتداد أزمنا التحدي استولت السلبية والعجز على وعي رجل الدين بذاته ودوره، ووعيه بالعالم من حوله. ولذا ما عاد يعدنفسه بين المسؤولين عن مصائر الإسلام أو مصائر المجتمع، وبدأ الحزبي الشديد العصبية والافتناع يتقدم عليه حماساً ومُغامرةً واقتراباً من الجمهور العام. ورجل الدين (الرسمي) يعمل في العلانية، ويتعرض للضغوط والانضباطات التي تفرضها العلانية، ولا كذلك الحزبي والمتحزب والعامل سراً باسم الحق والحقيقة التي صار من المعتقد أنّ رجل الدين (الرسمي) لا يستطيع الانفراد بها أو تمثيلها. فالمسؤوليات كثيرة، والقدرات قليلةٌ وهو مُطالبٌ بها دون الحزبي الذي يعمل سراً ولا يُطالبُ بشيء، فيصير كلُّ ما ينجزُه وساماً على صدره وعلامة على جبهته الوريعة! ثم إذا كان رجل المؤسسة على رأس الهرم الوظيفي واعياً بالخلط الحاصل بين الدعوي والديني والسياسي لدى الحزبيين منذ السبعينات من القرن الماضي على الأقل؛ فإنّ هذا الخلط يستعصي فهمُه على رجال الدين الصغار من الأئمة والوعاظ والمدرّسين والقراء، ويجدون أنفسهم - رغم الشكوك والترددات - منخرطين بقوةٍ في عمليات الأسلمة الشكلية والاجتماعية بحساباتها عودةً إلى الأمر الأول لدى السلف الصالح؛ في حين تكون هي في الحقيقة «تقاليد» مستحدثة أو مصطنعة تُصَبح عُرفاً معترفاً به.

ثالثاً: المهمات المستجدة والتفاهم والاعتراف: اختلف أهل الحديث والفقهاء مع الخليفة المأمون على أنّ القرآن مخلوق أو غير مخلوق، وما درى أحدٌ وقتها أهمية هذا الأمر بالنسبة للسلطة السياسية؛ وبخاصةٍ أنّ الخليفة المأمون كان يقول: الإرجاء دينُ الملوك! لكنّ ربما كان المقصود أن تكون الكلمة العليا للسلطة في الشأن الديني، كما كان عليه الأمر في الشأن السياسي. وقد استمر هذا التجاذب حوالي رُبع القرن، ثم آل الأمر إلى توافقٍ أو استتبابٍ للعلائق قائم على «تقسيم العمل» في الشأنين الديني والسياسي، في ظلّ مرجعية الإسلام، وإمارة السلطة السياسية العاملة على «حراسة الدين وسياسة الدنيا». وقد ساد هذا العُرف في معظم بلدان الإسلام، ومعظم مذاهبه، بممارسة الشأنين الديني والسياسي في مؤسستين وليس في مؤسسة واحدة.

وعبر حقْبٍ متطاولةٍ امتدّت إلى حوالي الألف عام ما كان هناك صراعٌ أو تجاذبٌ قويٌّ بين المؤسستين، وإنما عندما يحصل اختلافٌ في المؤسسة الدينية تأخذ الدولة بعض صلاحياتها، أو العكس؛ إذ يتقدم العلماء في المجالات الوسيطة التي فيها تشابكٌ وتداخلٌ بين الديني والسياسي على الأرض. ومن النماذج على ذلك: ولاية الزكاة والصدقات، والإشراف على الأوقاف، وممارسة الحسبة، وقضاء المظالم.

كانت المجالات التي عُدّت دينية وتقدم فيها الفقهاء هي: قيادة العبادات تعليمياً وأداءً، والقضاء الشرعي، والأوقاف، والتعليم، والفتوى، والإرشاد العام. وعندما نتحدث اليوم عن مهامّ أهل المؤسسة الدينية نجد أنها تغيرت وانكشفت من جهاتٍ، ونَمَت من جهاتٍ أخرى؛ فقد كان الفقهاء همّ المشترعون وليس الدول والأنظمة، وما عاد التشريع بيد الفقهاء منذ أكثر من قرن. وإذا تأملنا الأمر جيداً نجد أنه كان من



مهامّ العلماء التوسط بين الدولة والجمهور؛ لتحسين التواصل ونشر الانسجام والتصدي للأزمات. وهناك اليوم مؤسسات وسيطة عديدة تقوم بهذه المهامّ، ولم تعد هناك حاجة لقيام العلماء بذلك، فضلاً على أنّ السلطات لا تُرحّب بذلك إن كان. ولذا فالذي بقي واستقرّ من مهامّ أهل الشأن الديني أربعة أمورٍ وهي: الإشراف على القيام بالعبادات تعليمياً وأداءً، والتعليم الديني، والفتوى، والإرشاد العام. إنما في العقود الأخيرة - وباستثناء العبادات ومترقاتها - ما سلّمت المهامّ الأخرى من اجتياح أو قصور. حتى في مسائل الزكاة والصدقات، هناك خلافٌ داخل المؤسسة الدينية ذاتها، وهل تُترك للمؤمنين خياراتٌ أدائها في مصارفها، أم تتولاها الدولة إلزاماً والتزاماً كما كان عليه الأمر في بعض الزمن الوسيط؛ فالدولة الحديثة تؤثر التفلّ والاستيال على المجال العام كلّ بما في ذلك المجال الديني. وكان كثيرون قد رأوا أنها ما عادت بحاجة لذلك؛ لأنها سادت، وبادت الأنظمة القديمة والتقليدية مع شرعياتها؛ لكنّ هناك الأنظمة العربية التقليدية، وهي تريد الجمع بين المشروعيتين: الحديثة والوسيطية. وهذا يعرّض بالطبع المؤسسات الدينية والمدنية الصاعدة للضغوط وبتجاهاتٍ متناقضة. وقد ظلّ باحثون كثيرون - وبخاصة في عوالم المسلمين - يرون أنّ العلمانية قضت على الدين في الغرب، وبخاصة في أوروبا؛ لكنّ تبين بعد أمدٍ أنها خدمت الدين ومؤسساته؛ لأنها فعلت أمرين: امتنعت عن التدخل في الشأن الديني، ومنعت الكنائس من التدخل في الشأن السياسي. وبذلك فقد ركّزت الكنائس على الشأن التعبدي أو الحسبي والأخلاقي الخاص الذي يؤثّر في العالم، ونجت من الانقسامات التي يُحدثها التدخل في الشأن السياسي، كما كان عليه الأمر في العصور الوسطى عندما كان البابا يريد أن يكون إمبراطوراً أيضاً. وبذلك فقد صارت أكبر مرجعيات

العالم المعاصر! بيد أن مشكلة الدولة العربية والإسلامية الجديدة والباقية ليس مع المؤسسات الدينية القائمة؛ بل مع جماعات الإسلام السياسي التي تتغول على الشأنين الديني والسياسي، أو بعبارة أخرى: تريد الاستيلاء على الشأن السياسي باسم الدين وتطبيق الشريعة! وهكذا فقد شعرت الدولة العربية الحديثة أنها لا تستطيع الاستغناء عن المؤسسة الدينية، وتريد التعامل معها بإيجابية، إنما من موقع الاستتباع. وعلى المؤسسات الدينية أن تُسوّغ عملها التلاؤمي والمُسالِم بأمرين: الابتعاد عن الفتنة والتمتع بالاستقرار، وضرورة بقاء مؤسسات التعليم والفتوى والإرشاد في أيدي أهل المؤسسات، أو تقع في أيدي الحزبيين الذين لا يريدون خيراً بالدين أو بالدولة!

ما تزال المؤسسات الدينية إذن قوية بسبب طبيعة المهام الضرورية التي تقوم عليها للمجتمع والدولة معاً، والمهام هي تكراراً: التعدييات، والتعليم، والفتوى، والإرشاد العام

ما تزال المؤسسات الدينية إذن قوية بسبب طبيعة المهام الضرورية التي تقوم عليها للمجتمع والدولة معاً، والمهام هي تكراراً: التعدييات، والتعليم، والفتوى، والإرشاد العام. وفي كل من تلك المهام أو الوظائف اختراقات من جانب الحزبيين، لكنّ الجمهور ما يزال يفضل رجالات المؤسسات وطرائقهم في العمل؛ لأنه لا يريد أن يتربى

أولادُهُ لدى الحزبيين. وهذه فرصة كبيرة للمؤسسات ينبغي أن تُفيد منها، إذا توافر لها أمران: الدوافع الحسبية والدعوية، والقدرة على التأهل والاستعداد للمرحلة الجديدة من حياة الأمة والدولة. ومن معالم المرحلة الجديدة اتجاه الدولة الحديثة نفسها بعد حقبة التغول للانكفاء عن الشأن الديني؛ في الوقت الذي يريد فيه الصحويون الحزبيون الحلول محلّ تلك المؤسسات أو الاستيلاء عليها. وتكمن



الفرصة في لجوء الجمهور إليها، وانصراف الدولة عن الضغط من أجل الاستتباع أو الإضعاف على الأقل. وهذه جدلية متحركة وصعبة الإحاطة؛ لكنّ معالمها الكبرى بدأت تظهر في هذه السنوات المؤارة بالتغيير.

في التعدييات ما كان هناك تحدٍ ظاهرٌ للمؤسسة، إلى أن استأثر بعض الحزبيين ببعض مرافق العبادة، وحاولوا من طريقها إدخال الحزبية إلى العبادات أيضاً، وهذه ظاهرةٌ ينبغي مكافحتها باسم الإسلام ذاته، وباسم وحدة المجتمع؛ فالعبادات حقُّ الله سبحانه، ودين المجتمع تُجاهه رَجُلٌ، وانقسام الصلاة أو الصوم أو الحج أو الزكاة يؤدي إلى شرذمة الدين. وفي عقيدة المسلمين: الصلاة وراء كل إمامٍ، والجهاد مع كل أمير. والحزبية باسم الدين - وهي مضرّة في الأصل - تُصبِحُ شراً مطلقاً عندما تصل إلى الطقوس والعبادات. وإذا كان معنى «حراسة الدين» من جانب الدولة - وليس من جانب هذا النظام أو ذلك - : صون الدين على أعرافه المستقرّة - كما يقول الماوردي - فإنّ هذا يعني التعاون بين المؤسسة الدينية والسلطات؛ لعدم نقل الانقسام والتحزب إلى المساجد، ومواعيد الصوم والأعياد. وما تزال الوحدة والسلامة غالبيةً كما سبق القول؛ إنما لا ينبغي تجاهل هذه الظاهرة والظواهر المُشابهة؛ وبخاصة في أزمنة الاضطراب والتغيير، والتي تتصاعدُ فيها اهتمامات الحزبيين لاستغلال دور العبادة في العمل السياسي باسم الدين.

يَبْدُ أنّ الأكثر لفتاً للانتباه وتأثيراً هو ملفُّ التعليم الديني الأساسي والجامعي، وقد حصلت فيه اختراقاتٌ من جانب الحزبيين؛ لكنها ليست مهمةً بقدر أهمية المشكلات الأخرى المتعلقة بالأهداف،

كما بالوسائل والأدوات، وبالمدرّسين والمدرّسات؛ فالتعليم الديني ما دخلت برامجه تطورات كبيرة وكثيرة في العقود الماضية. أمّا البرامج الجامعية فإنها اضطرت للتلاؤم مع التعليم الأكاديمي بشكل عام. إنما هناك مشكلتان: المعلّمون والذين يُصّر بعضهم على التقليد، وبعضهم الآخر على الأصولية والتأصيل. والمشكلة الأخرى هي مشكلة «النظام الكامل» في الإسلام في شتى المجالات، وهي الأطروحة التي سادت لدى الإسلاميين الحزبيين وغير الحزبيين، وصارت مسألة تفرّض نفسها في كلّ مجال. وقد انتشر الأساتذة الإسلاميون في سائر الجامعات العربية والإسلامية، وأدخلوا تعديلات أو أنهم «أسلموا» أو عملوا على الأسلمة في سائر العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي العلوم المالية فرض «الاقتصاد الإسلامي» نفسه من خلال إدخاله على البرامج؛ لوجود مئات المليارات من الدولارات في المصارف غير الربوية، أو المصارف التي فتحت «منافذ» غير ربوية. ولستُ مُرتاعاً من محاولات إيجاد علم اجتماع إسلامي أو علم اقتصاد إسلامي (فهذه أمورٌ لن تصح)؛ وإنما نحن نريد مراجعة مسألة «النظام الكامل» وتأثيراتها على مناهج التأويل والتفسير في العلوم الدينية، وعلى الصورة التاريخية لعهد الراشدين، والعهود الأخرى. وهناك الأمر الشديد الأهمية والمتعلق بمناهج التأويل؛ فالمقاربة الجامعية الأكاديمية بلغت حدّاً مقبولاً؛ لكنّ التطورات المنهجية في العقدين الماضيين ما تزال غائبة عن الدرس القرآني، وكذلك الأمر فيما يتعلق بقراءات التاريخ الفقهي والكلامي، والقراءة التاريخية الجديدة منهجياً لتاريخ الإسلام والدولة الإسلامية. وبالمجمل فإنّ التعليم الديني ما يزال بيد المؤسسة الدينية إلى حدٍ بعيد؛ بيد أنّ هذا التعليم في مستوييه الأساسي والجامعي ما يزال يعاني من مشكلات



منهجية شديدة. وقد جرت إصلاحات كثيرة في التعليم العام في السنوات الماضية؛ بيد أنّ الإصلاح في مناهج التعليم الديني ما يزال ينتظر نهضة كبيرة في مناهج الرؤية والعمل. وقد وقعت اختراقات أيضاً في الفتوى؛ لكن الناس ما يزالون في غالبيتهم على ثقة بالمؤسسة وعلمائها. ويمكن القول: إنّ المجامع الفقهية صانت ونصرت فكرة الاجتهاد الجماعي، ويتجه الأفراد إلى أهل العلم المنوط بهم الإفتاء دونما تردد. وقد صارت للجيلين الأخيرين من العلماء خبرات علمية والتزامات أخلاقية عالية، تظهر في الفتاوى التي اتسعت آفاقها بقدر ما نزلت نوازل جديدة، وبخاصة بعد تقدم بحوث المقاصد في الفقه والأصول. إنما الذي لا يمكن إنكاره أنّ الدعاة الجدد ما يزالون ومنذ الثمانينات يحققون نجاحات متوالية في الفضائيات، وذلك برغم سطحية ثقافتهم أو بسببها. إنما هذا الداء لا يمكن مقاومته بالحظر والمنع؛ بل بالتجديد في الجهة المقابلة، وبالثقة بعقول الناس وتوحيّ مصلحتهم وإفادتهم. وللفتوى مشكلات بين الدولة والفئات الاجتماعية. وقد خرج الاجتهاد الجماعي من هذه الإشكالية بواسطة المجامع التي تبحث القضايا الاستراتيجية، ولا مخرج من هذا الواقع للمفتين الأفراد إلاّ بالاعتماد على الاستقامة والنزاهة واستقلال الرأي والمنزع. والمعروف أنه منذ القرن الخامس الهجري فقد كان المفتون يتقاضون مرتبات؛ لكنهم ظلوا بعيدين عن المحاباة؛ ولذا فقد احتفظوا بثقة الناس ومحبتهم واحترامهم.

وتبقى مسألة مهمة وهي الإرشاد العام، وقد تكون أجلّ المهام في الآثار والتأثير؛ لأنها تتناول «صون صلاح المجتمع على أصوله المستقرة». فهي تتعلق بالتحديد بمنظومة القيم القرآنية في المساواة والحرية والكرامة والرحمة والعدالة والتعارف والخير العام. ولكل مبدأ من هذه المبادئ تطبيقاته الاختيارية من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد صار هذا الميدان رئيسياً في زمن تطور وسائل الاتصال وبرامج التأثير على المجتمع قيماً وسلوكات. وأول ما يواجه علماء الإسلام من هذه الناحية إنما هو وضوح الرؤية والمُراوحة أو الازدواج بين الثبات والتغيير. فيحتاج الأمر إلى تجربة كبيرة للتفرقة بين التغيير الطبعي والضروري والذي يجري من ضمن مقولة الثبات، والتغيير الراديكالي والذي يمكن أن يحدث اضطراباً في المجتمع وقيمه. أمّا ثاني ما يواجه علماء الإسلام

جرت إصلاحات كثيرة في التعليم العام في السنوات الماضية؛ بيد أن الإصلاح في مناهج التعليم الديني ما يزال ينتظر نهضة كبرى في مجالات الرؤية والعمل

فهو التنافس بين برامج وفئات مختلفة للتأثير والتدبير. ولا يمكن للعلماء ولا لغيرهم - في المدى الطويل - اللجوء إلى السلطة لنصرة توجُّههم على التوجهات الأخرى؛ لأن ذلك لن يكون مفيداً في إيصال الرسالة؛ بل لا بد من الاعتماد على وعي المجتمع، وعلى الكفاءة في استخدام أساليب التأثير والدعوة ووسائلهما. والتجربة ليست مشجعة حتى الآن؛ لأن علماء

الإسلام ما اهتموا باكراً بالإعلام والإعلان، ثم لما اهتموا سُرعان ما سبق في ذلك الحزبيون والدعاة الجدد. وهكذا فإن أهل الإسلام الآتين من المؤسسة لا يواجهون الاتجاهات والتيارات الأخرى غير الإسلامية؛ بل يتواجهون فيما بينهم، ومع جماعاتٍ تتحدث جميعاً باسم الإسلام. ولكي يكون واضحاً ما نقصده من وضوح الرؤية والأهداف، والكفاءة في العرض والإقناع، والاستناد الواضح إلى منظومة القيم القرآنية؛ نذكر هنا القضية الحاضرة والبارزة للإسلام السياسي في زمن حركات التغيير: إدخال الدين إلى بطن الدولة، أو استخدام الدين في الصراع على السلطة والتنافس عليها. فالدين ملتصقٌ بالمجتمع من خلال أمرين: القيم القرآنية، والعبادات. والدولة كيانٌ مجردٌ يحمي الأمن الأساسي للمواطنين



دون تفرقة وفي شتى النواحي. أما الصراع فيجري في النظام وعليه من أجل الإصلاح في إدارة الشأن العام. والدين داخلُ بالمعنى العميق في الدولة والمرجعية؛ إنما لا يصحُّ دخوله في النظام أو الإدارة التي هي عرضة للتنافس والتغيير على مدياتٍ قصيرة؛ إنما هذا هو بالضبط ما يفعلُهُ الحزبيون، فيخلطون بين الدولة والنظام من جهة، ويعرِّضون كليهما للاهتزاز، ثم يمضون قُدماً فيتنافسون باسم الدين على كل شيء تفصيلي في إدارة الدولة، وبذلك يُضُرُّون الدين مرتين: مرةً باستعماله في الاستيلاء على السلطة، ومرةً باستعماله في شردمة النظام والمجتمع؛. يَبْدُ أنَّ المشكلة أنَّ العقود الخمسة الأخيرة شهدت مزجاً والتباساً كبيراً في المفاهيم. ولذا فإنَّ أهل المؤسسة الدينية - وهم يحاولون حماية الدين والمجتمع في أزمنة التغيير - عندهم مشكلتان: مشكلة التصدي للحزبيين العاملين باسم الإسلام، ومشكلة مواجهة الوعي العام الذي داخلت عقله ولسانه شعارات الدين والدولة، والإسلام هو الحلُّ، وتطبيق الشريعة. وهي شعاراتٌ تُضُرُّ بالدين من حيث تريد إفادته بزعمها؛ لأنها تفترض انفصاله عن المجتمع من جهة، وإعادة فرضه عليه بطريقةٍ حزبيةٍ من جهةٍ أُخرى. فيبدو الدين وتبدو سلطته بيد فئةٍ اجتماعيةٍ أو سياسيةٍ دون غيرها، ويصير الإسلام مسوِّغاً رئيسياً في الوصول إلى السلطة، ومسوِّغاً رئيسياً في مصارعة الآخرين واتهامهم دينياً سراً أو علناً باسم الإسلام!

ومهمة الإرشاد العامٍ أخيراً تتعلقُ برؤية العالم؛ فالإسلام تواجهُ رؤيته في العالم تحدياتٍ كبرى، ما دام الخلافُ عليه إلى هذا الحدِّ في المجتمعات الإسلامية. وكما يكون على رجالات المؤسسة تهيئة أنفسهم لمرحلةٍ وأفقٍ من الوضوح في المفاهيم؛ فكذاك يكون علينا جميعاً تأهيل أنفسنا لمعرفة ما يجري في العالم بشأن أمتنا ومجتمعاتنا وديننا. وهذه المعرفة تنقسم إلى قسمين: القسم المتعلق بأساسيات هذا العالم

الفكرية والدينية والثقافية - والقسم المتعلق بما يتداوله العالم بالأمس واليوم بشأن الإسلام من الناحيتين الفكرية والجيوستراتيجية. والواقع أنّ هذه المعرفة ضروريةٌ بقدر ضرورة التعمُّق في فهم الإسلام السياسي وطرائق مكافحته؛ لأنّ له علاقةً وثيقةً بالنظرة المنتشرة عن الإسلام والمسلمين في العالم.

إنّ المؤسسة الدينية في الإسلام لا تستطيع أن تكون بنية أو فئة تحفظ أو ترعى مصالح جهة معينة أو عدة جهات في الدول والأنظمة؛ بل هي تمثل روحاً عاماً هو روح الدين، وبالتالي روح المجتمع

إنّ التجرد أو الانصراف إلى المهمتين - مهمة الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر = ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ - تتطلبان أمرين: وعي التكليف والرسالية والمسؤولية، ووعي الحرية من طريق إعادة الانتظام في المجتمع والصدور عنه. والأمر الأول يعني بعث روح الرسالة والدعوة من جديد في المؤسسة الدينية بعد أن نالت من

هذا الوعي شوائبٌ كثيرةٌ في العقود الخمسة الأخيرة؛ إذ تعرضت المؤسسة لضغوطٍ وحصاراتٍ أدّت إلى فقدتها الكثير من إحساساتها بالمهمة أو المهمات الملقاة على عاتقها. وزاد من هذا التخادُل الالتباس الذي داخل المفاهيم. فينبغي العودة للاعتصام بالمجتمع الذي يحتضن الدين أو يتبادلُ معه الاحتضان، وهذا هو الأفق الأول لبعث روح الرسالة والمهمة. فالمؤسسة الدينية في الإسلام لا تستطيع أن تكون بنيةً أو فئةً تحفظ أو ترعى مصالح جهةٍ معينةٍ أو عدة جهات في الدول والأنظمة؛ بل هي تمثل روحاً عاماً هو روح الدين، وبالتالي روح المجتمع. وقد سمّى رسول الله ﷺ هذه الفئة الناذرة لنفسها لخدمة المجتمع: القراء، ثم صاروا يُسمَّون الفقهاء؛ لكنّ الأمر بالطبع - أمر الدعوة والتبليغ - ليس قاصراً عليهم،



وهو ليس هوايةً أيضاً؛ بل إنه يتخذ سِمات التكاليف والمسؤولية، ويصل إلى حدِّ الاحتراف، كما هو معهودٌ في التجربة التاريخية.

أما الأمر الآخر - أي: أمر الحرية - فيتأصل في مهمات المؤسسة، والتي تعني المجتمع بأكمله. ولذلك فهي لا تستطيع ما دامت صادرةً عن المجتمع (كانت قائمةً على الأوقاف) إلا أن تكونَ للمجتمع كُله. وهناك - كما سبق القول - ميلٌ للانكفاء عنها من جانب الدول، وميلٌ للاستيلاء عليها من جانب الصَّحويين الجُدد المسيّسين. وطبيعة مهماتها - التي تقتضي حرية التفكير والحركة - تتطلب أن تعود مؤسَّسةً كبرى من مؤسَّسات المجتمع المدني. وكما أنَّ الإحساس الرساليَّ بالمهمات يتطلب عملاً كثيراً بعد الوضوح في الدوافع والمفاهيم، فكذاك يتطلب التحرر من التبعيات ومتعلقات القرون السابقة عملاً جبَّاراً وشجاعاً قد لا يستطيعُهُ جيلٌ واحد؛ لكنَّ العمل ينبغي أن يبدأ اليوم قبل الغد.

ما معنى الاعتراف والمصالحة في هذا السياق؟ عندما تريد مصالحة فريقٍ أو خصمٍ أياً يكن؛ فإنَّ الطريق يفتح بالاعتراف باختلافه ومصالحه المترتبة على هذا الاختلاف. وقد كان حديثنا عن المؤسسة الدينية ومهماتها في الحقيقة حديثاً في الاعتراف والمصالحة، فهي عندما تريد تمثيل المجتمع كُله فلا بُدَّ من أن تعترف به كُله وتُصالحه؛ لكي تستطيع الوصول إليه أولاً، وتمثيل مصالحه تارةً أُخرى. ومهمات القيام على العبادات والتعليم والفتوى والإرشاد العام، هي جميعاً مهماتٌ تدخل في صميم وعموم المجتمع وسائر فئاته؛ ولهذا فهي تعني اعترافاً ومصالحةً دون شروط؛ لكنَّ النجاح الفعليَّ في مهمتي الاعتراف والمصالحة يفترض الاستقامة في التوجُّه والإحساس الرسالي الذي لا يتراجع أو يتردد، ويتطلب الحرية التي تجعل الجميع يُحسُّون أنَّ المؤسسة لهم جميعاً، وليس لإحدى الفئات أو الجهات.